جميع التصديقات المطلوبة (**يديعوت أحرونوت**، ٢١/٨/١٩٨٥).

وبعث عضو الكنيست بوسي ساريد وسكرتير حركة راتس، دادي تسوكر، برسالة الى المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، يطالبانه فيها بالتحقيق مع نائب وزير الزراعة السابق ميخائيل ديكل الذي اعطى تفاصيل وهمية لصفقات الاراضي المشكوك بأمرها، عبر رسالة اعلن فيها ان الحكومة تنوي اقامة مستوطنات على الاراضي التي اشترتها شركات بناء يهودية. وقد استخدمت الشركات هذه الوسائل في بيع الارض للمشترين يهود رغبوا في اقامة بيوتهم في هذه المستوطنات (**معاريف**، ٢٢/٨/١٩٨٥). كما طالبا منه الشروع في التحقيق في تورط شركة هيمنوتا التابعة لمديرية عقارات اسرائيل في عملية شراء الأراضي في الضفة الغربية (**يديعوت أحرونوت**، ٢٢/٨/١٩٨٥). وابرزا، في رسالتهما، قضية بيع اراض في قرية الجديدة الواقعة في قضاء بيت لحم، حيث قدمت شركتا جامبو وديكل في نهاية العام ١٩٨٣ طلباً لاعادة تسجيل اراضي القرية في الطابو، مخصصة لاقامة مستوطنة رمات كدرون. وقد كان يعقوب عكنين، مدير مديرية عقارات اسرائيل، طرفاً في الصفقة (**المصدر نفسه**).

وكشف ساريد وتسوكر، في رسالتهما، تفاصيل من التقرير السري الذي قدمه مراقب الدولة العام ١٩٨٢، والذي اكد فيه ان الدولة اشترت ٧٠ الف دونم في الضفة الغربية. منها ٣٠ الف دونم تم شراؤها بشكل غير قانوني. واكد ساريد وتسوكر ان ١٢ مستوطنة في الضفة الغربية اقيمت استناداً الى الوسائل التي خرجت من مكتب نائب وزير الزراعة ميخائيل ديكل، وهي وسائل ليست قانونية. ومن بين هذه المستوطنات الكناه، وتسوفيم، ورمات حفاي، وافني حيفتس، وحيرس، وغذعات ايهود، وكرميم، وجعالية شومرون، وايف شومرون، والكناه ب، وكرني شومرون، ورمات كدرون. وطالبا بوقف جميع الأعمال في تلك المستوطنات (**المصدر نفسه**). كما عقد عضو الكنيست ساريد،

وسكرتير حركة راتس، دادي تسوكر، ندوة صحافية عرضا فيها وثائق اضافية عدة تثبت وجود اعمال رشوة وتزوير في صفقات شراء اراض في الضفة الغربية، مبينا وثيقة كشف فيها خبير خطوط ان التواقيع الموجودة على التوكيلات المصادق عليها لغرض شراء اراض هي تواقيع مزورة، كما عرض صورة لعقد صفقة اراض كبيرة مساحتها ٤٠٠ دونم في منطقة بيت لحم، من اجل اقامة مستوطنة رمات كدرون (**المصدر نفسه**). واكد ممثلا حركة راتس ان شركة موروشت بنيامين اشترت اراضي في غفعات زئيف، في السنوات الاخيرة، من شخص مات منذ ٢٠ عاماً. وفي قضية اخرى، تبين في المحكمة ان اراضي في منطقة الخليل بيعت من قبل ابراهيم الشاطر لسماسرة اراض اسرائيليين، في الوقت الذي لم يكن فيه ابراهيم في البلاد. وعلى الرغم من ان المحكمة قررت انه تم شراء الارض عبر اساليب الغش، فإن اياً من اليهود المتورطين في القضية لم يقدم إلى المحاكمة (**عل همشمار**، ٢٢/٨/١٩٨٥).

كما بعث ساريد وتسوكر برسالة مماثلة الى وزير الشرطة حاييم بارليف يطالبانه فيها بتوجيه تعليماته الى الشرطة للتحقيق في قضية الغش التي وقع ضحيتها مئات المواطنين الاسرائيليين الذين اشتروا اراضي للبناء في منطقة رمات كدرون من شركة جامبو التي وعدت بتطوير هذه المنطقة. وارفق ساريد وتسوكر برسالتهما عدة وثائق تضمنت عقوداً بين الشركة ومشتري الارض تثبت وجود صفقات بيع غير قانونية. واضافا، في رسالتهما الى بارليف، ان نائب وزير الزراعة السابق، ميخائيل ديكل، ابلغ شركة جامبو بان اللجنة الوزارية للشؤون الاستيطانية صادقت بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٥ على اقامة مستوطنة رمات كدرون. مما شجع الشركة على ان تحذر اهل تحذير المستشار القضائي لمديرية عقارات اسرائيل الذي حذرها من ابرام اي صفقة في المنطقة، لان الامل بشراء اراض في تلك المنطقة من مواطنين عرب هو ضئيل جداً. وذكرا، في رسالتهما، ان الشرطة لم تحقق في الموضوع على الرغم من ان محامية وزارة العدل ابلغت